المذهب الشيعي

قبيل الدولة الفاطمية وفي أيامها

وضعت البذرة الأولى للمذهب الشيعي قبل استقرار الخلافة الفاطمية بمصر في الغزوات التي لم تقو فيها جيوش العبيديين على غزو البلاد المصرية ، فقام بعض أنصارهم بنشر الدعوة الشيعية بمصر ، ووجدوا من المصريين العدد الكبير الذي يعطف عليهم ويعتنق مبادئهم ويميل لمعتقداتهم. ولما رأى ذكا الرومي والي مصر (٣٠٣—٣٠٧ هـ) ضعف الكثير من المصريين بهذا المذهب الجديد ، وازدياد اتباعه يوماً بعد يوم ، وما قد يؤدي اليه ذلك في المستقبل ، عزم على اضطهاد رجاله فسجن عدداً كبيراً منهم ونكل بهم .

ولكن هذا الاضطهاد والتعذيب والتنكيل ، لم يفت في عضد أنصار المذهب الشيعي بل داوموا على نشره وتحبيبه الى المصريين لأنهم وثقوا من انه اذا أقبل الشعب المصري على هذا المذهب لم يضمنوا فقط التغلب على المذهب المنافس له والسائد في البلاد إذ ذاك وهو السني ، بل سيسهل عليهم أيضاً فتح مصر وانتشار مذهبهم وعقائدهم في ثلاث من الحواضر الاسلامية الكبرى وهي الفسطاط ودمشق والمدينة .

ولما فتح جوهر الصقلي قائد جيوش الخليفة الرابع الفاطمي المعز لدين الله مصر سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) واستقل بها عن الدولة العباسية وعن الخليفة العباسي ، طبع سياسة الدولة الجديدة بصبغة دينية عميقة من مفتتح عهدها ، ونشر الدعوة للخليفة المعز لدين الله خاصة ، ولأهل بيته من العلويين عامة .

وكما منع المهدي « عبيد الله أبو محمد » رأس الدولة الفاطمية الفقهاء بالمغرب من أن يفتوا إلا بمذهب جعفر بن محمد ، كذلك نجد أشياله العبيديين منذ استقرت أقدامهم في مصر ، عُنُوا بتنظيم دعوتهم المذهبية ونشرها في كل مكان ، فكانت تلقى في مجالس الحكمة أحياناً بالقصر ، وأحياناً أخرى في الجامع الأزهر ، واختصها وليده قاضي قضاتهم ، فنماها وسهر على تربيتها ، ثم تعهدها من بعده وغذاها داعي الدعاة ومعاونوه .

ولكي يضمن العبيديون نجاح تغلب عقيدتهم على المذهب السني السائد بالبلاد المصرية قبيل قدومهم ، جلب الخليفة المعز لدين الله معه مع ما حمل عند رحيله لمصر من مكتبته

الخاصة بالقيروان ، عدداً عظيماً من الكتب التي كانت تتناول الكلام في المذهب الشيعي ، واستصحب جماً وافراً من فقهاء الشيعة وأعلامها مثل قاضي القيروان أبي حنيفة النعمان ابن أبي عبد الله بن منصور بن احمد بن حيون الاسماعيلي المغربي ، هذا الرجل المنتج الذي تحدثنا المخطوطات عنه بأنه كتب كتباً كثيرة في فقه الشيعة ، مثل دعائم الاسلام في الحلال والحرام ، وكتاب ابتداء الدعوة للعبيديين ، وكذا كتاب الهمة في اتباع الأئمة ، وكتاب اختلاف الفقهاء، وكتاب شرح الاخبار، وكتاب المجالس والمسايرات، وغيرها مما يدل على علوّ كعبه في الفقه والدين ، وتوقد قريحته في التأليف والتصنيف

هذه الكتب الكثيرة المؤلفة في مذهبهم كانت ثروة عظيمة لنشر دعوتهم لأنها منشورة سهلة المنال وكان بنو النعمان وغيرهم من المغاربة من أكبر العوامل لنشر مذهب الشيعة بمصر. فكان عليّ بن النعمان مثلاً يجلس بالجامع الأزهر ويقرأ مختصر أبيه في فقه آل البيت، وهو المسمى بكتاب الاختصار ، ويحدثنا المقريزي نقلاً عن المسبحي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ إن الاقبال على حلقات بني النعمان بالأزهر وهي التي قرأوا فيها علوم الشيعة كان عظيماً حتى أن المسبحي مؤرخ الدولة الفاطمية والذي نال عطف الخليفة الحاكم بأمر الله وتدرج في مناصب الدولة حتى وصل إلى الوزارة يقول « إنه في ربيع الأول سنة ٣٨٥ هـ جلس القاضي محمد بن النعمان (شقيق علي) بالقصر لقراءة علوم آل البيت على الرسم المعتاد، فات في الزحام أحد عشر رجلاً فكفنهم العزيز بالله » . كذلك سنّف وزير المعز لدين الله ثم وزير ولده العزيز بالله من بعده وهو يعقوب بن كلس، كتاباً في الفقه الشيعي يعرف بالرسالة الوزيرية، أخذه عن المعز وابنه العزيز وتناول فيه الكلام عن العقائد الفاطمية . فكان ابن كلس يجلس في جمع من العلماء والعامة في داره وفي الجامع الأزهر ليقرأ على الناس خاصتهم وعامتهم مؤلفاته، وكان يشرّع لسماعه الفقهاء والقضاة ليفتوا بما فيها ، كما كان يدرّس بالجامع العتيق للطلبة والأساتذة ، وكما عنيت الدولة الفاطمية في شرح علوم البيت وقراءتها للكافة على اختلاف طبقاتهم بفقهاء كان رائدهم بث الدعوة في الكاتب والماجد وبيدهم غر و الأذهان بطرق منظمة، كذلك استعانت على بث عقائد المذهب الاسماعيلي بين الناس بسلاح التشريع الذي كان أشدّ غزواً وأكثر نفعاً لنشر المذهب الشيعي بمصر ، فكما أسند العباسيون مناصب الدولة الهامة الى الخراسانيين أنصارهم ومؤسسي دولتهم ، كذلك نجد جوهراً أحلّ المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين في جميع المناصب الهامة . لأن المغاربة هم أنصارهم وأعوانهم الذين قامت الدولة الفاطمية على أكتافهم، حتى قال المقريزي « إن جوهراً لم يدع عملاً إلا جعل فيه مغربياً شريكاً لمن فيه» .

كذلك حتم الفاطميون على جميع موظفي الدواوين بمصر من المصريين ، أن يعتنقوا

المذهب الفاطمي، كما ألزموا القضاة أن يصدروا أحكامهم وفق قوانين هذا المذهب

ولكن هل قضت هذه الطرق التي قصدت بها التهديد والوعيد أحياناً والتي فيها أصدر الخليفة الظاهر مثلاً أمراً باخراج الفقهاء المالكية وغيرهم من مصر فأخرجوا، وأريد بها التشجيع والترغيب أحياناً أخرى عندما أمر هذا الخليفة الدعاة أن يحفظوا الناس كتاب دعائم الاسلام ومختصر الوزير، وهي الرسالة الوزيرية، وجعل لمن حفظ ذلك مالاً، على مذهب أهل السنة بمصر؟ وبمعنى آخر هل تمكن جوهر وإمامه المعز من قطع دابر المذهب السني وإبادته من مصر، واحلال المذهب الاسماعيلي محله، أم انهما هما ومن جاء بعدهما من الخلفاء الفاطميين تركوا ذلك للزمن، واعتقدوا أنه الكفيل بمعالجة هذا الاشكال، لأنه يتصل بالاعتقاد الذي لا سبيل للوعظ والارشاد ولا للوعد والوعيد فيه؟

نرجح أنه بقدر ما كانت الظروف موالية لهم، وبالرغم من إنه كان بين الشيعة صلة متينة وعطف وتعاون حتى كان التآلف مضرب الأمثال، وبرغم ما كان بين منافسيهم من أصحاب المذاهب السنّية من تقاطع وتنابذ، فقد ساد المذهب الفاطمي على مذاهب أهل السنة التي كانت منتشرة في مصر وظل الأغلبية الكبرى قبل الفتح الفاطمي وصار فقه الطائفة الاسماعيلية ومذهبهم هو المذهب الرسمي المعمول به في القضاء والفتيا مدة طويلة في أيام العبيديين بمصر وأنكر ما خالفه. نقول ساد مذهبهم وعمل به رسمياً مدة طويلة من حكمهم للبلاد المصرية، ولا نذهب مع السيوطي حينما يقول: «في القرن الرابع الهجري ملك العبيديون مصر وأفنوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة قتلاً ونفياً وتشريداً وأقاموا مذهب الرفض والشيعة ولم يزولوا منها إلاّ في أواخر القرن السادس الهجري فتراجعت اليها الأئمة من سائر المذاهب». ولسنا مع ابن خلدون في مقدمته حيث يقول: «انتشر فقه أهل السنة من مصر بظهور دولة الرافضة» لأننا سنبرهن بالبرهان القاطع فيما يلي، ومن السيوطي نفسه، على ان مذاهب أهل السنة أيام الفاطميين عاشت جنباً لجنب مع مذهب الفاتحين. ولكن لا بالسيادة ولا بالوضوح والرسمية التي كان يتمتع بها مذهب العبيديين. ولكنها عاشت وكفى. وعاش فقهاؤها من الأئمة زمناً في كنفهم وتحت رعايتهم.

فيحدثنا السيوطي ان أبا بكر الطالبي المتوفى سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م) كان امام المالكية بمصر، وكانت حلقته في الجامع تدور على سبعة عشر عموداً، لكثرة من يحضرها، بعد أن كان للمالكيين في سنة ٣٢٦ هـ (٩٣٨ م) في المسجد الجامع خمسة عشرة حلقة وللشافعيين مثلها ولاصحاب أبي حنيفة ثلاث حلقات فقط.

كذلك نجد الفاطميين أنفسهم لما قدموا مصر، تألفوا أهل السنة والجماعة ومكنوهم من

إظهار شعائرهم على اختلاف مذاهبهم فلم يمنعوهم من إقامة صلاة التراويح في الجوامع والمساجد معظم أيامهم، مع ما في هذا من مخالفة لمعتقدهم. وكثيراً ما نقرأ في السجلات التي كانت تقرأ على المنابر بمصره لا اكراه في الدين» و«صلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم منها ولا هم عنها يدفعون» و«يخمّس في التكبير على الجنائز المخمسون ولا يمنع من التكبير عليها المربّعون» و«ويؤذن يحيّ على خير العمل المؤذنون ولا يؤذي من بها لا يؤذنون».

كما سمح لأهل السنة أن يكون لهم حلقات في المسجد الجامع وزوايا يدرس بها الفقه على مختلف مذاهبهم. وكان لكل فقيه منهم زاوية، ويجري عليه الرزق حتى بلغت حلقاتهم العدد الكثير. ويحدثنا القلقشندي «ان مذاهب مالك والشافعي واحمد كانت ظاهرة في مملكتهم، وان من مذاهم الحكم بمذهب مالك أحايين».

ويؤيدنا في رأينا هذا أمان جوهر للمصريين الذي يعتبر بحق وثيقة هامة في الكشف عن غايات السياسة الفاطمية وأصولها المذهبية، حيث نص فيه على إقامة المصريين على مذهبهم، وأن يتركوا على ما كانوا عليه.

نعم قد سنت الدولة الفاطمية أحياناً ظهر المحن لأصحاب مالك حتى انه في سنة ٣٨١ هـ (٩٨٩ م) أيام العزيز بالله ضرب رجل بمصر وطيف به في المدينة، لأنه وجد عنده كتاب الموطأ للامام مالك بن أنس.

وسمحوا للسنيين أحياناً بتولي منصب القضاء بشرط خضوعهم للمذهب الاسماعيلي، فلما كان «أبو العباس بن العوام» حنبلياً على غير المذهب الشيعي، فقد اشتمل سجله على فقرة شرط فيها عليه أن يصدر أحكامه طبقاً لقانون الشيعة، وان يكون معه في مجلس القضاء أربعة من القضاة، لا شك في أنهم كانوا من الشيعة، عيّنوا من قبل الخليفة ليراقبوا انه يقضي بمذهب الاسماعيلية. وقد كان أبو العباس بن العوام قاضياً من سنة ٤٠٥ هـ بالبلاد المصرية حتى مات في عهد الخليفة الظاهر. وعلى ذلك فقد ولي القضاء أيام الحاكم بأمر الله وابنه الظاهر.

كذلك ترك الشيعة امناء السنيين حلقات التدريس التي كانت لهم قبل قدومهم لمصر بالجامع العتيق. فلقد حدثنا السيوطي ممن كان بمصر من فقهاء المالكية في أيام العبيديين، وان من حدث وتفقه عليه منهم خلق عظيم. ومنهم من ألّف في فضائل مالك، ومنهم من شرح المدونة، وهو جالس في حلقة المالكية بالجامع.

وان «عبد الجليل بن مخلوف» الفقيه المالكي أفتى بمصر أربعين سنة، ومات بها سنة ٤٥٩ هـ، وأن «أبا القاسم الجوهري عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الخافقي» الفقيه المالكي المصري المتوفى سنة ٣٨١ هـ صنف مسند الموطأ.

وان « أبا الطاهر محمد بن عبد الله البغدادي » المالكي المذهب المتوفى سنة ٣٦٧ هـ ولي قضاء الديار المصرية واستناب على دمشق وكانت له تصانيف

وان « أبا القاسم بن عقوف الاسكندري » المتوفى سنة ٥٣٣ هـ الذي كان من أئمة كبار المالكية تفقه عليه أهل الثغر زماناً

فهذه الأمثلة تدل دلالة واضحة على أن العبيديين لم يستأصلوا شأفة المالكيين بمصر، بل صحوا بوجودهم وعملوا على استعادة أهل مذهبهم منهم، بتركهم أحراراً يعملون في بيئتهم الشيعية، فلم يستتروا ولم يتظاهروا بالمذهب الشيعي، بل تمسكوا جهراً بمذهبهم الذي واعتزوا به حتى لدى أهل الشيعة أنفسهم، فقد ذكر السيوطي أن أبا العباس أحمد بن عبد الله بن احمد ابن هشام بن الحطيئة « اللخمي العاصي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ عرض عليه القضاء لما شغرت مصر من قاض ثلاثة أشهر في سنة ٥٣٣ هـ أيام الخليفة الحافظ، فاشترط ألا يقضي بمذهب الدولة، فأبوا وتولى غيره القضاء . كذلك حدثنا السيوطي عن فقهاء الحنفية بمصر، فاستأنف نظرنا أن « عبد الله بن سعد الله الجزري » المعروف بابن الشاعر وهو حنفي المذهب (٥١٣ — ٥٨٤ هـ) أقام بفتي ويدرّس بالمدرسة السيوطية إلى أن مات

وحدثنا السيوطي أيضاً عن عدد كبير من قضاة وفقهاء شافعيين بمصر أيام الفاطميين، منهم من ناظر تحت سمع الدولة الشيعية وبصرها، ومنهم من كانت له تصانيف، ومنهم من كان يقرأ عليه نفر كثير، بل منهم من ولي القضاء زمن الفاطميين دون أن ينص صراحة على أنهم اشترطوا عليه أن يحكم بمذهبهم الاسماعيلي، فقد تولى « أبو عبد الله محمد بن سلامه بن جعفر القضاعي » الشافعي المذهب المتوفى سنة ٤٥٤ هـ قضاء الديار المصرية كما تولى القاضي « أبو المعالي محيي بن جميع بن نجاة » قضاء الديار المصرية، ومات سنة ٥٥٠ هـ، وعمل بمذهب الشافعي وأهل مذهب الدولة . كذلك تولى القاضي أبو الحسن علي بن الحسين المعروف بالخلعي الشافعي المذهب المتوفى سنة ٤٩٢ هـ قضاء الديار المصرية يوماً واحداً ثم استعفى، كما تولى القاضي أبو محمد عبد الله بن رفاعه بن غدير الشافعي المذهب المتوفى سنة ٥٦١ هـ قضاء الجيزة

ونرى أن المذهب الشيعي كان رفيقاً في الجملة بمعاملة من حوله من أصحاب المذاهب السنية، فكان يحاول استمالتهم بعضاً، فلقد ذكر السيوطي مثلاً أن أبا العباس احمد بن محمد الدينوري الفقيه الشافعي عندما توفي بمصر في رمضان سنة ٣٧٣ هـ « لم يبق بمصر أحد إلا حضر جنازته »، وان القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر أبي محمد البغدادي المتوفى سنة ٤٢٢ هـ تولى القضاء ببغداد وما حولها، ثم تحوّل لضيق ذات يده إلى مصر العبيدية الشيعية، فأكرمت وفادته، حتى تبدّل عسره يسراً، ولعم بحياة هادئة سعيدة .

كل هذا يؤيد رأينا في أن العبيديين لم يفتنوا من كان بمصر من أئمة المذاهب السنية

نفياً وتشريداً وقتلاً، ولم يقطعوا دابر تلك المذاهب السنية لأنهم علموا، وقد تمسك الجمهور المصري بها ولاسيما بمذهبي مالك والشافعي، أنّ من حسن السياسة أن يتحببوا اليهم، ويعطفوا على أئمتهم وقضاتهم ويشجعوهم.

ويمكن أن نبرهن على رأينا هذا بوقائع حدثت في أول حكم الفاطميين وأواخر حكمهم، إذ لما وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر وجد جوهر مولاه وقائده قد استخلف على القضاء « أبا الطاهر محمد بن احمد بن عبد الله الذهلي » القاضي السني المالكي على أيام كافور، فأقره وسمح له أن يصدر حكماً يغاير مذهبه الاسماعيلي. فقد عرضت لهذا القاضي قضية رجل (هو ابن بنت أوليجور) تظلم في أمر حمام وادعى ملكيته لأن جده لأمه أنشأه، وكان يلبغي أن تنتقل ملكيته إلى أمه حسب قانون الشيعة الذي ينص على توريث البنت جميع الميراث إذا لم يكن للبيت أخ أو أخت، فأصدر أبو الطاهر حكمه وفقاً لمذهبه السني وقضى برفض دعوى المدعي في ملكية الحمام، وبالرغم من تظلم المدعي بعد رفض دعواه للخليفة المعز لدين الله واحتجاجه لديه بأن القاضي حكم بمذهب يغاير مذهب الدولة الرسمي، فقد وقع المعز بخطه هذه العبارة التي لم نجد أقوى منها في تأييد رأينا هذا حيث قال: « يقضي في الحمام ما حكم به محمد ابن احمد ». فهذا مثل ظاهر ناطق بأن العبيديين سمحوا في أول عهد حكمهم لمصر، بأن يحكم القاضي السني في دولتهم الشيعية بمذهبه السني.

ولما ازدادت الدولة الفاطمية ضعفاً في أواخر حكمها تولى القضاء سنيون حكموا بمذهبهم السني دون مذهب الدولة الرسمي الاسماعيلي، فقد ذكر ابن ميسر أن أبا علي احمد بن الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي، ولّى أيام الحافظ لدين الله في سنة ٥٢٥ هـ في الحكم أربع قضاة يحكم كل قاضٍ بمذهبه ويورث بمذهبه، فكان للشافعية الفقيه سلطان، وللمالكية الفقيه التيني، وللاسماعيلية الفقيه أبو الفضل بن الأزرق، وللامامية ابن أبي كامل، لتمسك المصريين بمذهبي مالك والشافعي، وعدم انتحالهم المذهب الاسماعيلي، وهي أول مرة يتعدد فيها القضاة في الاسلام وفي مصر

ولما ولي صلاح الدين يوسف بن أيوب الملقب بالملك الناصر، وزاره الخليفة العاضد عبد الله أبي محمد، آخر خلفاء العبيديين، أزال مظاهر الدولة الإسماعيلية، وعنى دولة الرفض والشيعة، فهدم في سنة ٥٦٦ هـ دار المعونة بمصر وعمرها مدرسة للشافعية، وأنشأ مدرسة أخرى للمالكية وعزل قضاة مصر الشيعيين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ٥٦٦ هـ، وولى صدر الدين عبد الملك بن درباس الكردي الشافعي سنة ٥٦٦ قضاء القضاة بالقاهرة، وجعل له الحكم في اقليم مصر كله، وعين بدل الشيعة قضاة من السنيين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم، بعد أن صرف قضاة

أمراض الوهم

ان عدداً كبيراً من الامراض قد نشأ أو يتضاعف فعلها استجابة لانفعالاتنا . وبالرغم من أن كثيراً من التتابع الجسمانية سببها عقلي، فانها ليست متتابع «خيالية» ، بل انها على العكس من ذلك ، أعراضها حقيقية وواقعة . وما يلتبس من المؤلفات الطبية منهم يذكر حوادث عجيبة، أحدثت أمراضاً سببها انفعالي في أكثر الامر .

(١) فتاة بخطوبة لفتى : نصحت الانتحار إثر مشادة حادة معه ، فنزع أشد النزع . وفي اليوم التالي بدأت وقيته تتورم ، وفي مدى شهر أصيبت له غاية استئصال الاذرة goiter .

(٢) امرأة كان يصيبها الخناق (حصري الماء) مساء كل يوم ، وظل يعاودها عشر سنوات كاملة . ولم يفد فيها علاج أية فائدة تذكر . وكان تزوجها أت اعتاد أن يحضر مساء كل يوم الى المنزل ، فلا يصح لها مجال الانفراد بزوجها . فلما كف عن ذلك ، فر يصبها الخناق وزال تأثما السحر قد أخذ بيدها .

(٣) امرأة أجريت أربع عمليات في بطنها ولم تشف ، حتى علمت أن اختها تزوجت ، وكانت هي تخشى أن تظل اختها عاقراً .

(٤) امرأة أخذها المخاض فساعدها طبيب وقابلة ، وظلا ساعات ينتظران أن تلد . وأخيراً تبين انها ليست حاملا ، ولكن رغبت الملحة في أن يكون لها ولد ، قد أحدثت فيها كل أعراض الحمل الطبيعي ، الى الحد الذي غرر بالطبيب

(٥) أب دخل مدرسة فرأى ابنه في الملعب مصروب الرأس ، فغشي عليه وحمل الى فراشه مريضاً وظل متقاعداً . فانه رأى في صغره أخاً له أصابه الصرع ، فرجح أصابه في رأسه ، وكان يخشى دائماً أن يحدث ذلك لبعض أولاده .

(٦) شاب حمل الى فراشه يشكو آلاماً شديدة في بطنه . وكان قد فشل في امتحان الحقوق . فاتضح ان مرضه يرجع الى الخوف من ابيه ، وكان رجلا شديد الاخلاق وحتى الطباع ، وكان الشاب يعلم ان فشله في ان يكون ناجحاً سوف يثير غضب ابيه .

الشيعة كلهم وأبطل الخطبة والتدريس من الجامع الأزهر رغبة في ازالة كل أثر للفاطميين . وبذلك أخذ المصريون يرجعون الى المذهب السني الذي كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية، وأصبح الشيعة يتظاهرون بمذهبي مالك والشافعي المحببين للمصريين ليبعدوا عنهم الانتقام

ولما تم لصلاح الدين الايوبي الأمر وأسس الدولة الأيوبية ، وهم من الأكراد الشافعية ، زاد في محاربة المذهب الاسماعيلي ، حتى لم يبق له أثر ، وقطع الصلة بيننا وبين العبيديين ، حتى لا نكاد نطلع على شيء من كتبهم في الفقه أو غيره

عطية مصطفى مشرفة